

مصر

الاختبار الصعب للبرلمان المقبل: عشرات القوانين للمراجعة في أسبوعين

المدنية ومكافحة الإرهاب، اللذين أقر أخيراً، وحظيا بترحيب من الأحزاب السياسية التي يتوقع أن تحصد الأغلبية البرلمانية. أيضاً، فإنه ما يلفت في سلسلة القوانين المثيرة للجدل مواقيت إصدارها، التي جاء بعضها في مواعيد ليست عاجلة. والمؤكد أن التصدي لهذه القوانين سيكون معركة صعبة للبرلمان المقبل في ظل ضيق الوقت، ووجود أولويات مختلفة للقوى السياسية، من بينها قوانين الانتخابات التي سيجري تعديلها، والتشريعات التي تمس شرائح كبيرة من المجتمع، منها: تنظيم عملية رفع الدعم عن الفئات الأكثر دخلاً، ورفع أسعار الطاقة والمرافق.

أستاذ العلوم السياسية طارق فوزي، قال لـ «الأخبار» إن البرلمان سيكون ملزماً بمناقشة القوانين خلال المدة التي حددت لها، لكن «يمكن الاتفاق على ضرورة تعديل قانون أو أحد مواد، ثم إحالته على اللجنة المختصة لمراجعته»، مشيراً إلى أن التفسير المرين للمادة 156 يؤكد أنه يمكن إرجاء التعديلات حتى موعد لاحق، على أن تجري المناقشات بموافقة تعديل القانون من عدمه خلال المدة المنصوص عليها.

وأضاف فوزي أن «رئيس المجلس سيكون عليه مع فتح الملف تلاوة القوانين وإعلانها والتصويت عليها سواء بقبولها كما هي أو تعديلها»، لافتاً إلى أن البرلمان إذا احتكم لفقهاء الدستور سيفسرون المادة من هذه الناحية، خاصة «أن الهدف من إقرارها هو تقليص صلاحيات الرئيس في إصدار القوانين والتشريعات منفرداً»، وتابع: «طوال غياب البرلمان فإن وضعه المقبل سيكون في مأزق، وهو ما يتطلب الاحتكام إلى مداوات مضبطة لجنة الخمسين للتأكد من أن الهدف الحقيقي هو وجود سلطة رقابية على الرئيس».



القوى التي بدأت وضع أجندتها لم تنظر في أي تعديلات مطلوبة (أي بي ايه)

مطلوبة باستثناء قانون التظاهر الذي تعترض عليه بعض القوى الثورية غير المحسوبة على التيار الداعم للرئيس عبد الفتاح السيسي، وهي أحزاب شبابية على غرار حزبي «الدستور» و«الكرامة»، ولا يتوقع لها أصلاً أن تحصد نسبة كبيرة بسبب نقص الموارد المالية لديها.

لكن الحقيقة أن السيسي أصدر قوانين عدة بخلاف قانون التظاهر تحتاج إلى تعديل، من بينها قانون الجامعات الذي يغير لائحة انتخاب العمداء ووكلاء الكليات لتكون بالتعيين بدلاً من الانتخاب، بالإضافة إلى عزل أساندة الأزهر المشتركين في التظاهرات وإدخال الأسلحة والذخائر. كذلك تتضمن القوانين التي تحتاج إلى مراجعة التعديلات التي أدخلت، قانون الإجراءات الجنائية، وخاصة جواز تسليم المتهمين الأجانب إلى بلادهم في أي من مراحل التقاضي، وقانون الكيانات الإرهابية الذي يوسع سلطة الأمن في المصادرة والتحفظ على الأموال، فضلاً عن قانوني الخدمة

من تيار واحد سيكون له عيوب، من أبرزها الخلاف في الأولويات والقضايا المهمة التي يفترض بالنواب مناقشتها، ولكن له مميزات عدة منها تشكيل حكومة ائتلافية تضمن تمثيل للتيارات الموجودة في البرلمان، فيما تبدو إشكالية المادة 156 في مدى اهتمام الأغلبية، أي مراجعة التشريعات التي أقرت بالفعل. أما اللافت، فهو أن أياً من القوى السياسية التي بدأت وضع أجندتها البرلمانية والبرامج الانتخابية لم تنظر في أي تعديلات قانونية

السيسي أصدر قوانين عدة بخلاف قانون التظاهر تحتاج إلى تعديل

أكثر من 300 قانون وتشرية يفترض أن يراجعها البرلمان المصري فور انعقادها في مدة لا تتجاوز أسبوعين. علماً بأن البرلمان سيكون عليه خلال الأيام الأولى الاستقرار على لائحة داخلية واختيار الحكومة. ما يرجح أن تمر القوانين، الصادرة بغالبية في عهد عبد الفتاح السيسي، دون تعديلات تذكر

القاهرة - احمد جمال الدين

مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية المصرية المتوقع إعلانها خلال أيام، تثار إشكالية تمثل عقبة أمام البرلمان المقبل، وهي مرتبطة بالمادة 156 من الدستور، التي تشترط مراجعة البرلمان كل القوانين والتشريعات التي أقرت خلال المرحلة الانتقالية في المدة التي أعقبت عزل الرئيس الإسلامي محمد مرسي، أي ما بعد 3 تموز 2013.

إشكالية القوانين والتشريعات، التي عدلت خلال ثلاثين شهراً قبل انتخاب البرلمان، مرتبطة بالعدد الكبير الذي تُفترض مناقشته في مدى زمني محدود للغاية، وهو أسبوعين فقط، وفقاً للدستور، وإلا أصبحت القوانين سارية ونافذة، الأمر الذي يعتبر إشكالية كبرى لبرلمان جديد سيكون على أعضائه وضع اللائحة الداخلية الجديدة بالإضافة إلى تشكيل حكومة - يرجح أن تكون ائتلافية، في ظل استطلاعات الرأي التي لم ترشح حتى الآن تياراً محدداً للحصول على الأغلبية المطلقة. المؤكد أن عدم تشكيل الأغلبية البرلمانية

إلى عدن وأخرج «أنصار الله» والجيش اليمني من المشهد في هذه المحافظة. كان يفترض بهذه العملية أن تكمل إلى باقي محافظات الجنوب حتى تصل إلى العاصمة. هذا هو مخطط الرياض في حربها على اليمن، حيث إن «استعادة الشرعية» تعني استعادة صناعة وإنهاء ما تسميه «تمرد» حركة «أنصار الله». ولكن يبدو أن قوى «السهم الذهبي» بدأت تتكسر على أرض عدن، حيث خرجت الفصائل من الخندق الذي جمعها بحثاً عن توسيع رقعة نفوذها على حساب الآخرين.

يزداد التوتر بين هذه القوى يومياً، وتشحنه التصرفات على الأرض. فالموالون لهادي يدهم الحل والربط في كل ما يتعلق بإدخال المواد الإغاثية براً وجواً، وهم يوزعونها وفقاً لحساباتهم. القوات الإماراتية، بغرض تحصين وجودها، فتحت باب التطوع في الشرطة. تريد على ما يبدو بناء جهازها الخاص في عدن قبل أن تتفرغ للأعمال الاستثمارية في المحافظة الجنوبية.

أما «الحراك الجنوبي» فقد وجد نفسه وحيداً في الجنوب، في وقت أحكم فيه المتطرفون السيطرة على أحياء كاملة وأغلقوها بحواجزهم وعسكرهم. اتخذ «الحراك»، وفقاً لمصادر قيادية قراراً بعدم الاشتباك مع أحد. هو يعتبر أن الوقت الحالي ليس لفتح جبهات جانبية قبل استكمال السيطرة على الجنوب. ويستغل الموالمون لهادي هذه النقطة ليوسعوا نفوذهم في الإدارات والمؤسسات الحكومية، فيما يزداد السخط الشعبي عليهم.

يوجي الوضع في عدن بأنه قابل للانفجار في أي لحظة. وإذا انفجر فسكون أمام «صوملة» و«سورنة» و«عرقنة» للجنوب اليمني.

إيران

روحاني: الانتصار النووي بداية الانتصارات الشاملة

الروسي إلى الشرق الأوسط وأفريقيا نائب وزير الخارجية ماثيل بوغدانوف بأنه لدى «موسكو وطهران رؤية واضحة لمسألة توريد منظومات إس 300 الروسية إلى إيران». قال بوغدانوف، في حديث إلى وكالة «نوفوستي» الروسية، إن «هذا الموضوع يمكن اعتباره مغلقاً بالنسبة إلى الجانبين، بعد حل المسألة من الناحية المدنية، ولم يبق إلا تفاصيل فنية». يأتي ذلك بعدما أكد مصدر رفيع المستوى في وزارة الخارجية الروسية أن تزويد إيران بمنظومات «إس 300»، سيكون قبل نهاية العام الحالي، إلا أنه أضاف أن عدد المنظومات سيبقى نفسه الذي نص عليه العقد القديم.

في غضون ذلك، أعلن وزير الاقتصاد الأوكراني ايفاراس ابرومافيشيوس أنه سيزور إيران، على غرار زملائه الأوروبيين، للاستفادة من فرص تجارية في أعقاب التخفيف المتوقع للعقوبات. ولكنه ربط هذا الموضوع برفع العقوبات من قبل الكونغرس الأميركي. وقال ابرومافيشيوس إنه سيزور طهران في 14 أيلول، لثلاثة أيام ترافقه «مجموعة كبيرة من قادة القطاع الصناعي» بالإضافة إلى وزير الزراعة. وأضاف خلال اجتماع لمجلس الوزراء أن أوكرانيا تريد «تحسين العلاقات مع (إيران) بعدما نأمل أن يكون رفعاً للعقوبات من قبل الكونغرس الأميركي».

(الأخبار، رويترز، أ ف ب)

على ضرورة التصدي للإرهاب، موضحاً أن «كل دولة يجب عليها أن تقوم بمكافحته بحسب إمكانياتها». مضيفاً أن «ظروف أفغانستان تختلف، تماماً، عن الظروف التي تمر بها سوريا واليمن».

انتقادات أميركية لصفقة «إس 300»

في غضون ذلك، شهدت مسألة توريد منظومة صواريخ «إس 300» الروسية إلى إيران انتقادات أميركية قابلتها ردود روسية، وذلك غداة إعلان الجانب الإيراني عن توقيع الاتفاقية المتعلقة بصفقة الصواريخ، الأسبوع المقبل. ورداً على رفض أميركي لهذه الصفقة، صرح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بأن «العقوبات الأميركية المفروضة ضد إيران لا تخص روسيا».

وشدد لافروف، في تصريح نقلته وكالة «انترفاكس» على التزام بلاده بتنفيذ تعهداتها الدولية وحرصها على عدم انتهاك العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي، موضحاً أن «العقوبات الأميركية لا تهمنا». وكانت وزارة الخارجية الأميركية قد أعربت عن «معارضتها» للصفقة التي أعلنها وزير الدفاع الإيراني حسين دهقان، مشيرة إلى أنه على الرغم من أن الصفقة العسكرية «لا تخل بأي قرارات لمجلس الأمن إلا أنه يمكن استخدام تلك المنظومة بطريقة غير سلمية».

وفي هذا السياق، صرح المبعوث الخاص للرئيس

تحرك اقتصادي واسع واستقطاب الاستثمارات والتكنولوجيا. وثانياً إجراء انتخابات حماسية وبصورة دقيقة ونزيهة، بحيث يشارك فيها كافة أبناء الشعب وأن نفتخر بها».

في سياق آخر، وصف روحاني المفاوضات بأنها «علم وفن»، مؤكداً أن «حكومة التدبير والأمل خاضت المفاوضات النووية، في ظل توجه التعامل البناء». وأشار إلى أن إيران «لم تتنازل عن مبادئها وأهدافها الرئيسية في المفاوضات النووية إطلاقاً».

وجاء تصريح روحاني في الوقت الذي أعلن فيه إنشاء مجلس الشورى الإيراني لجنة خاصة لدرس الاتفاق النووي المبرم مع القوى الكبرى، كما ذكرت وسائل الإعلام الإيرانية. وتضم هذه اللجنة، التي تعكس تشكيلة مجلس الشورى الذي يهيمن عليه النواب المحافظون، خمسة عشر عضواً، هم ثلاثة عشر من المحافظين واثنتان من الإصلاحيين.

من جهته، أكد رئيس مركز الأبحاث الاستراتيجية لمجمع تشخيص مصلحة النظام علي أكبر ولايتي، أن المخطط الجديد الذي تعمل الولايات المتحدة وحلفاؤها عليه هو انتشار العنف والتطرف في الدول الإسلامية. وأشار، خلال لقائه المستشار الأعلى للرئيس الأفغاني، إلى ما تقوم به عناصر «داعش» في إطار هذا المخطط من انتشار للعنف وقتل للأبرياء في المنطقة، معتبراً أن «هذه الأعمال الوحشية لم تحدث إلا في العهد المغولي حينما لم يكن المنطق سائداً». وشدد أيضاً

بدأت التحضيرات للانتخابات البرلمانية، المقررة في شباط المقبل. تطهروا على الأجواء السياسية العامة في إيران، الأمر الذي بدأوا ضا في كلمة القاهامس الرئيس حسن روحاني

أعلن الرئيس الإيراني حسن روحاني، أمس، أن الانتصار النووي يشكل بداية للانتصارات الشاملة والمتتالية، وذلك في كلمة حازت الانتخابات البرلمانية المقررة في شباط المقبل، على حيز كبير منها. وقال روحاني، في كلمة القاها في الاجتماع المشترك بين مجلس الوزراء والمحافظين في أرجاء البلاد، إن «الانتخابات التشريعية المقبلة (تبدأ في شباط المقبل) يجب أن تجرى بحماسة وبشكل رائع يشارك فيها كافة أبناء الشعب»، مشيراً إلى أن إجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجلس خبراء القيادة، بصورة متزامنة، يعتبر أمراً «مهماً للغاية بالنسبة إلينا». وأضاف أنه «إذا توصلنا جميعاً إلى هذه القناعة المهمة بأن الشعب الإيراني هو صاحب القرار في البلاد، فإن المشكلة ستعالج»، مصرحاً بأنه «إن كان أحد يفكر بطريقة أخرى، فإنه سيضر بإيران». وقال الرئيس الإيراني، متوجهاً إلى المشاركين في الاجتماع: «إنكم تتولون مهمتين جسيمتين: أولاً إيجاد